

تداعيات الأزمة العالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري

مغاري عبد الرحمان

أستاذ محاضر.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

جامعة امحمد بوقرة. الجمهورية الجزائرية .

ملخص البحث

لقد كان لأزمة الرهن العقاري التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في حدود شهر أوت 2007 انعكاسات مالية واقتصادية مست اقتصاديات العالم بدرجات متفاوتة اختلفت حدتها تبعا لدرجة اندماج كل اقتصاد في الاقتصاد العالمي.

بالنسبة للجزائر انحصرت انعكاسات هاتان الأزمستان أساسا في الجانب الاقتصادي من خلال تباطؤ الطلب العالمي المحروقات وتراجع نسبي صادرات الجزائر من هذه المادة ومن إيرادات البلد من العملات الصعبة المتأتية منها. ولقد جاءت هذه الأزمة لتكشف مرة أخرى الجانب السلبي في ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وتطرح مجددا ضرورة التفكير في الاستغلال العقلاني للموارد المالية الكبيرة المتوفرة بما يضمن إيجاد اقتصاد متنوع يسمح بخلق الثروة.

Résumé

La crise hypothécaire qui s'est déclenchée aux Etats – unis d'Amérique vers la mi août de l'année 2007 a eu des répercussions financières et économiques sur les économies mondiales à des degrés variés et ce selon le degré d'intégration de chaque économie dans l'économie mondiale.

Concernant l'Algérie, les effets de ces crises financière et économique se sont limités essentiellement à l'aspect économique qui s'est manifesté à travers le ralentissement de la demande mondiale en matière d'hydrocarbures, et qui a engendré par la suite un recule des revenus en devises. Cette Crise a une nouvelle fois montré le côté négatif de la dépendance de l'économie algérienne envers le secteur des hydrocarbures et impose de nouveau la nécessité d'une réflexion sur l'exploitation rationnelle des revenus financiers considérables dont dispose l'Algérie dans le but de mettre en place une économie capable de créer la richesse.

مقدمة :

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في صائفة سنة 2007 انفجار أزمة مصرفية عرفت بأزمة الرهن العقاري، وهي الأزمة التي تفاقمت ابتداء من شهر أكتوبر من سنة 2008، بتحولها إلى أزمة مالية عالمية مست أساسا الأنظمة المالية للدول المتقدمة بفعل ترابطها والتحرك السريع لرؤوس الأموال، وما فتئت هذه الأزمة، بما ترتب عنها من نقص السيولة وتدني مستوى الثقة بين المتعاملين وتراجع الطلب في الدول المتقدمة، أن تحولت إلى أزمة اقتصادية مست بدرجات متفاوتة النشاط الاقتصادي والمبادلات التجارية لبلدان العالم المختلفة، وهذا تبعا لمستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي.

والجزائر، على غرار دول العالم المختلفة، لم تسلم من الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة المركبة، وهي الانعكاسات التي ظهرت واضحة في الجانب الاقتصادي أكثر منها في الجانب المالي والنقدي، وهذا بفعل الارتباط الكبير لاقتصادها بالاقتصاد العالمي من خلال قطاعها البترولي ونقص الروابط المالية بين نظامها المالي والنظام المالي العالمي.

ولقد عملت الجزائر على اتخاذ إجراءات ظرفية قصد تفادي التأثيرات السلبية لهاتين الأزميتين. ولقد ظهر واضحا أن مواجهة آثار هذه الأزمة يفرض من جهة إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بما يسمح بتنويعه ويضمن التخفيف من تداعيات مثل هذه الأزمات. وباعتبار أن الأزمة المالية كانت ذات طابع عالمي فإن مواجهتها استدعى تضافر جهود دولية سمحت إلى حد ما بكبح وتيرتها. إلا أن تحليل أسباب هذه الأزمة يدفع للقول أن تفادي حدوث أزمات أخرى مشابهة يستدعي وضع قواعد لمراقبة عمل المؤسسات المالية، التي تعتبر المسئول الأول عن نشوب هذه الأزمة، إلى جانب إيجاد مؤشرات تسمح بالتنبؤ المبكر بحدوثها والاستعداد لمواجهتها.

مشكلة البحث وهدفه :

لقد كان لأزمة الرهن العقاري تداعيات عديدة على الاقتصاد الجزائري يتعين علينا حصرها والبحث عن قنوات انتشارها وسبل مواجهتها. إن بحثنا

لهذه الإشكالية سيتم في إطار افتراض أساسي مفاده أن درجة انعكاس الأزميتين المالية والاقتصادية العالميتين على الاقتصاد الجزائري تتوقف على مدى اندماجه في الاقتصاد العالمي.

المنهجية المعتمدة في إنجاز هذه الدراسة

اعتمدنا في إنجاز هذه الورقة على مقارنة وصفية تحليلية. فقد عملنا أولا على حصر الانعكاسات المباشرة للأزمة المالية على النظام المالي الجزائري، وهذا على اعتبار أن سبب الأزمة كان سببا ماليا، ثم قمنا بعد ذلك بعرض وتحليل الانعكاسات غير المباشرة للأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري من خلال تناول المبادلات التجارية، تحويلات المهاجرين، إيرادات السياحة وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. وحاولنا في مرحلة ثالثة حصر أهم الإجراءات المتخذة لمواجهة انعكاسات الأزمة المالية والتخفيف من حدتها، إضافة إلى اقتراح جملة من الحلول التي يمكن اعتمادها وطنيا، إقليميا وعالميا لتفادي مخاطر مثل هذه الأزمة.

أولا: الانعكاسات المباشرة للأزمة المالية العالمية على الجزائر: الانعكاسات على النظام المالي الجزائري

لقد كان للأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأنظمة المالية لمختلف دول العالم، توقفت حدتها على درجة ارتباطها بالنظام المالي العالمي، إذ أن التكامل المالي الدولي يزيد من إمكانيات انتقال عدوى الأزمات المالية بسبب سلوكيات المستثمرين المتعلقة بتسيير المخاطر أو البحث عن السيولة.

أ. انعكاسات الأزمة المالية العالمية على البنوك الجزائرية

إن تميز الهيكل المصرفي الجزائري بقلّة عدد البنوك الأجنبية وهيمنة البنوك العمومية المتخصصة في منح القروض للمواطنين وابتعادها عن المخاطرة بعدم ممارسة أعمال المضاربة وقلّة ارتباطاتها بالنظام المالي العالمي، جعل هذا الجهاز يسلم من تأثيرات الأزمة المالية العالمية. وتشير معلومات بنك الجزائر إلى

أن البنوك الجزائرية حققت مردودية جيدة، وأن مؤشر مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية يكون قد بلغ 25.01 % خلال سنة 2008، في حين أن L'encours للبنوك العمومية كان قد بلغ في نهاية سنة 2008 حوالي 2845.9 مليار د.ج.¹ الأمر الذي جعل هذه البنوك تتمتع بسيولة عالية سمحت لها بمنح قروض واسعة، وهذا بالرغم من أن بنك الجزائر، وفي إطار مواجهته للتضخم الناجم عن ارتفاع الإيرادات البترولية، عمل على تقليص سيولة البنوك برفع معدل الاحتياطي الإجباري من 2.5 % سنة 1994 إلى حوالي 8 % خلال شهر جانفي من سنة 2008.²

ب. انعكاسات الأزمة المالية العالمية على السوق المالي في الجزائر

بالنسبة لبورصة الجزائر، التي تأسست سنة 1993 وانطلقت في العمل بشكل محتشم سنة 1998، فإن محدودية أسهمها وضعف رسميتها البورصية، التي لم تتعد خلال سنة 2007 نسبة 0.25 % من الناتج الداخلي الخام، في وقت بلغت فيه بورصة المغرب وتونس على التوالي نسبة 75 % و 15 %،³ إضافة إلى عدم ارتباطها بالأسواق المالية الدولية وافتقارها الكلي لرؤوس أموال أجنبية، بالرغم من أن قانون 90/10 والأمرية رقم 03.11 المؤرخة في 26 أوت 2003 والمتعلقة بالنقد والقرض تتبنى حرية تنقل رؤوس الأموال، جعلها في منأى عن التأثيرات السلبية للأزمة التي عرفتها العديد من بورصات العالم.

ثانيا: الانعكاسات غير المباشرة للأزميتين المالية والاقتصادية على الاقتصاد الجزائري كان للأزمة المالية العالمية، وما ترتب عنها من ركود اقتصادي أصاب أكبر اقتصاديات العالم، انعكاسات تجارية ومالية على الاقتصاد الجزائري.

أ. انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالميتين على الاقتصاد الحقيقي

للجزائر

إن انخفاض الطلب في اقتصاديات البلدان المتقدمة وتراجع معدلات نموها جراء الأزميتين المالية والاقتصادية ما فتئ أن انتقل إلى بقية بلدان العالم بحكم ارتباطاتها التجارية والمالية بتلك الاقتصاديات.

1 . الركود الاقتصادي للأسواق العالمية وانعكاساته على التجارة الخارجية للجزائر

تسبب الركود الاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية العالمية في تراجع مستوى التجارة العالمية. فبعد أن حققت صادرات العالم خلال سنة 2007 نمواً قارب 6.4 ٪، فقد عرفت خلال سنة 2009 تغيراً نسبياً سالباً قدر بحوالي 12.2 ٪. وقد مس هذا الانخفاض أساساً أمريكا الشمالية وأوروبا بشكل لم تشهده منذ الحرب العالمية الثانية.⁴ كما شهدت الواردات العالمية لسنة 2009 معدل نمو قدر بـ 12.9 ٪، وهذا بعد أن حققت خلال سنة 2007 معدل نمو قدر بـ 6.1 ٪.⁵ هذا الاتجاه تدعم نتيجة فرض بعض الدول، خاصة المتقدمة منها، لحماية أحادية الجانب أو متعددة الأطراف مست أساساً المنسوجات، الملابس، الأحذية، الحديد والصلب والمنتجات الاستهلاكية.⁶ وفي هذا الصدد أشار تقرير إنذار التجارة العالمية (Global Trade Alert) إلى أنه سجل منذ نوفمبر 2008 تطبيق 297 إجراء تجاري تمييزي، كان نصيب مجموعة العشرين منها 172 إجراء حكومي.⁷ ولقد طبقت العديد من الدول المتقدمة إجراءات تعريفية لمواجهة الإغراق والدعم، ومنها من لجأ إلى دعم بعض صادراته. من جهتها اعتمدت الدول النامية أدوات حماية متنوعة، كفرض رسوم جمركية على الواردات ودعم الصادرات وبدرجة أقل تقييد الواردات.

بالنسبة للجزائر أظهرت إحصائيات سنتي 2007 و2008 تأثر تجارتها الخارجية بسبب تركيبة المنتجات المصدرة والمستوردة وأيضاً بسبب التوزيع الجغرافي لربائز وموردي الجزائر.

فبالنسبة للصادرات فقد بلغت قيمتها خلال سنة 2008 قرابة 79298 مليون دولار، كان نصيب المحروقات منها 97.56 ٪، والباقي عاد لمنتجات تسمى منتجات خارج المحروقات تتكون في أغلبها من مشتقات المحروقات، الألمنيوم، الزنك، الأمونيا ومواد كيميائية ذات العلاقة بالنفط والغاز الطبيعي. أما من حيث الوجهة الجغرافية فالأسواق الأوروبية تشكل منفذاً واسعاً للصادرات الجزائرية، إذ تستقبل دول الاتحاد الأوروبي قرابة 52 ٪ من إجمالي صادرات الجزائر، في حين تستقبل دول منظمة التعاون والتنمية، باستثناء دول الاتحاد الأوروبي، حوالي 36 ٪.⁸

أما بالنسبة للواردات فقد بلغت خلال سنة 2008 ما يربو عن 39.479 مليون دولار أمريكي،⁹ وكان نصيب دول الاتحاد الأوروبي منها 53.15 %، في حين قدر نصيب دول منظمة التعاون والتنمية، باستثناء دول الاتحاد الأوروبي، قرابة 18.35 %.¹⁰

جدول رقم 01: مستوى الواردات الجزائرية خلال سنتي 2008 و 2009 مقدرة بملايين الدولارات

السنة	2008	2009
المواد الغذائية	7813	5810
الطاقة	594	488
المواد الخام	1394	1188
المواد نصف المصنعة	10014	10248
مواد التجهيز	13267	15343
المواد الاستهلاكية	6397	6096
المجموع	39479	39103

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات. مديرية الجمارك. 2009.

إن ارتباط التجارة الخارجية للجزائر بدول الاتحاد الأوروبي يعرضها للتأثر بالأزمات التي تصيب هذه الدول، الأمر الذي يستدعي الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة قصد تنويع العملاء والاستفادة من الأسعار التنافسية وتعريفات الدولة الأولى بالرعاية التي تمنحها العديد من الدول المنتمية للمنظمة العالمية للتجارة، هذا زيادة على إمكانية استفادة الجزائر من معاملة خاصة باعتبارها من الدول النامية، مثل إمكانية الاستفادة من الحماية عند الضرورة والاستفادة من فترة انتقالية أو حتى التمتع بالتزامات أخف.¹¹

ولمواجهة آثار الأزمة المالية اعتمدت الجزائر خلال سنة 2009 قانون مالية تكميلي يرمي إلى الحد من الواردات، وهذا من خلال تبني سياسة تجارية

تقوم على إجراءات حمائية غير تعريفية وغير كمية ترتب عنها منع استيراد العديد من المنتجات، مثل الأدوية التي لها مقابل محلي، والتجهيزات المستعملة وقطع الغيار غير الأصلية، إضافة إلى توقيف تمويل شراء السلع الاستهلاكية من الخارج، مثل السيارات. كما تم تعميم استعمال الرقم التسلسلي الجبائي عند القيام بأية عملية تجارية مع الخارج إلى جانب فرض اعتماد القرض المستندي في عمليات الدفع. ولقد أدى تطبيق هذه الإجراءات إلى تخفيض قيمة الواردات بحوالي 376 مليون دولار أمريكي، وهو التخفيض الذي أثر نوعا ما على الجهاز الإنتاجي الذي عرف نقصا في بعض مستلزمات الإنتاج.¹² أما بالنسبة للصادرات فقد منعت السلطات الجزائرية تصدير بعض المنتجات المحلية التي تعتمد على مواد مدعمة، مثل العجائن، وكذا منع تصدير نفايات الحديد.

وعموما يمكن القول أنه في ظل التبعية التجارية للجزائر تجاه عملاء محددين وغلبة الاستهلاك على الاقتصاد الجزائري ونقص مستوى الإنتاج فإن تقييد الاستيراد يمثل إجراء وقائيا ظرفيا لا يسمح بتطوير الاقتصاد ومنحه القدرة على مواجهة الأزمات المحتملة.

2. انعكاسات الأزمتهن المالية والاقتصادية العالميتين على النمو الاقتصادي في الجزائر

يتوقف معدل النمو بالجزائر أساسا على الصادرات وخصوصا صادرات المحروقات وكذا مستوى الاستهلاك؛ الاستثمار والنفقات العمومية.¹³

فمن حيث الصادرات نجد أن صادرات الجزائر تتميز بغلبة المحروقات وضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات، علما بأن هذه الأخيرة تتكون في أغلبها من منتجات مصنعة ومنتجات زراعية لا يتعدى عددها 184 منتج وقيمتها تقارب 250 مليون دولار، في وقت تصدر فيه تونس 1193 منتج والمغرب 1120 منتج.¹⁴

أما فيما يخص أثر الاستهلاك على النمو الاقتصادي في الجزائر فيبقى دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك لمحدودية الاستهلاك إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر، إذ لم يتعد 44 ٪ خلال الفترة 2005 . 2008. والملاحظ أنه

رغم تحسن مداخليل الجزائريين الاسمية ابتداء من سنة 2007، إلا أن ارتفاع معدل التضخم وكذا مستوى البطالة لم يسمح بتحريك النمو الاقتصادي بشكل كبير.

بالنسبة للاستثمار فإن مستواه في الجزائر يبقى محدودا بحيث لا يساهم بشكل كبير في تحريك النمو الاقتصادي. فالقطاع الخاص لم يستثمر طيلة خمس سنوات مضت أكثر من 500 مليار د.ج، في حين أن المؤسسات العمومية تبقى تعاني من مشاكلها التي تحد من قدرتها على الاستثمار، أما نصيب رأس المال الأجنبي فهو دون المستوى المرجو.¹⁵ في ظل هذه الظروف يبقى الاستثمار العمومي هو أهم أشكال الاستثمار في الجزائر.

وتعتبر النفقات العمومية في الجزائر، والتي تتوقف أساسا على إيرادات الجبائية البترولية والتمويل بالعجز، المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. فحسب النظرية الكينزية يمكن للدولة الاعتماد على التمويل بالعجز (دين عمومي) لتمويل نفقاتها العمومية، وهو ما يولد حركية تسمح للمؤسسات بتحقيق أرباح ترفع الإيرادات الجبائية للدولة بما يمكنها من إعادة دفع الدين العام والاستغناء عن هذا الشكل التمويلي، إضافة إلى تقليص مستوى البطالة بما يضمن تقلص حجم الأموال الموجهة في شكل تحويلات اجتماعية وتأمينات البطالة وتزايد مداخليل صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي نتيجة تزايد عدد العمال المشتركين. لكن في حالة عدم تحقق النمو المطلوب فستنخفض الإيرادات الجبائية ويبقى الاعتماد على التمويل بالعجز.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشاريع قانون المالية بالجزائر كانت تحسب إيرادات الجبائية البترولية بناء على سعر مرجعي ضريبي لبرميل النفط الخام يقدر بحوالي 19 دولار. إلا أن تحسن الأوضاع الاقتصادية الكلية للبلاد وتزايد الانتقادات بخصوص كيفية تحديد السعر المرجعي دفع بالسلطات المالية الجزائرية، في إطار المشروع التمهيدي لقانون المالية التكميلي لسنة 2008، إلى رفع السعر المرجعي إلى مستوى 37 دولار لبرميل النفط الخام الواحد، وهو ما أدى إلى ارتفاع إيرادات الجبائية البترولية من 970 مليار د.ج إلى 1715 مليار

د.ج. أما الجباية خارج المحروقات فقد قدرت خلال السداسي الأول من سنة 2009 بحوالي 644.06 مليار د.ج.¹⁶ هذا الوضع سمح بتحسين ميزانية الدولة وزاد من نفقاتها بشكل مكن من دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية (مسحوق الحليب، القمح اللين والصلب، الشعير، تحلية المياه...)، لكن ذلك كان على حساب موارد صندوق ضبط الإيرادات.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من انخفاض أسعار النفط إلى حدود 50 دولارا، جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالميتين، وتراجع الإيرادات الجبائية البترولية للخرزينة الجزائرية من 1918.26 مليار د.ج خلال السداسي الأول من سنة 2008 إلى 1238.74 مليار د.ج خلال السداسي الأول من سنة 2009،¹⁷ إلا أن الجزائر استطاعت مواجهة آثار الأزمة بسبب تسديدها المسبق لديونها الخارجية وتمويلها التنمية اعتمادا على أموال صندوق ضبط الإيرادات، التي بلغت خلال سنة 2009 حوالي 4000 مليار د.ج، إضافة إلى احتياطي صرف يقدر بـ 140 مليار دولار.

ولقد تجلى عدم التأثير الكبير للجزائر بانعكاسات الأزمة في تزايد مخصصات ميزانية التجهيز لسنة 2010 بـ 7 ٪ مقارنة بميزانية التجهيز لسنة 2009، وكذا تزايد ميزانية التسيير بمعدل 6.6 ٪.¹⁸ وفي هذا الإطار صرح الوزير الأول، السيد أحمد أويحيى، بأن الجزائر بإمكانها أن تقاوم لمدة 5 سنوات، حتى وإن انخفضت أسعار النفط إلى أقل من 37 دولار.¹⁹ وكدليل على عدم التأثير الكبير بانخفاض الإيرادات البترولية أطلقت الجزائر برنامج إنعاش خماسي يمتد خلال فترة 2009 . 2013 بغلاف مالي يتراوح بين 100 و150 مليار دولار، وهو برنامج جديد جاء بعد مخطط خماسي أول (2004 . 2009) بلغت قيمته 180 مليار دولار.²⁰ من جهته صرح السيد شكيب خليل، وزير الطاقة والمناجم والمدير العام لشركة سوناطراك، أن "مخطط تطوير سوناطراك سيتم إنجازه إلى الأخير، ولا يتم تجميد أي مشروع من مشاريع المؤسسة التي تبلغ قيمتها 63 مليار دولار خلال الفترة 2009 . 2013". ويضاف إلى هذا المبلغ الكبير مبلغا آخر مخصص لشركة إنتاج الكهرباء (سونلغاز) الذي يقدر

بحوالي 15 مليار دولار، وهو ما يجعل مستوى الاستثمار في هذا القطاع يصل إلى 78 مليار دولار، أي بمعدل 20 مليار دولار خلال السنة الواحدة.²¹

ولقد سمحت النفقات الاستثمارية الكبيرة التي قامت بها الجزائر من تحقيق معدل نمو خارج قطاع المحروقات قارب 5.5 %، في حين قدره النقد الدولي خلال سنة 2010 بحوالي 3.9 %.²² إلا أنه وبالرغم من أهمية معدل نمو الاقتصاد الجزائري إلا أن طريقة التمويل ونمط النمو المعتمد كانت موضوع انتقاد. فلقد اعتبره الخبراء نمطا تمويليا وتنمويا غير فعال وغير آمن، وهذا على اعتبار أن ضخ أموال كبيرة، كما يظهر من ارتفاع ميزانية التجهيز من 453 مليار د.ج خلال سنة 2002 إلى 2814 مليار د.ج خلال سنة 2009، لا يسمح بتوليد كبير للثروة. فقطاع المحروقات، الذي يستحوذ على موارد مالية كبيرة، لا يمارس آثار جذب كبيرة على النشاط الاقتصادي داخل الجزائر، وكذلك الحال بالنسبة لنفقات الاستيراد.²³ كما يعتبر نمط النمو المعتمد من طرف الجزائر نمطا غير آمن بسبب تقلب أسعار النفط في الأسواق الدولية وتقلب مستويات إنتاجه وتصديره وكذا تقلب معدل صرف الدولار، باعتباره العملة التي يقيم بها البترول. وفي هذا الصدد أثنى صندوق النقد الدولي على قيام بنك الجزائر بتوظيف بعض من احتياطات الصرف الجزائرية في أدوات الخزنة الأمريكية، واعتبر ذلك تسييرا حذرا. وقد يفهم من ذلك على أنه توجيه للجزائر لتوظيف مزيد من الأموال في هذه الأدوات، بما يسمح بتقديم دعم للولايات المتحدة الأمريكية. وفي نفس السياق دعا صندوق النقد الدولي الجزائر إلى تقليص الجزائر إنفاقها تحسبا لأي تناقص في إيرادات النفطية. لكن يبدو أن هذا الموقف كانت تحكمه دوافع أخرى ترمي إلى توفير موارد الجزائر المالية لتستخدم في صالح البلدان الرأسمالية الكبرى التي عانت من الأزمة المالية العالمية.²⁴

3 . انعكاسات الأزمات المالية والاقتصادية العالميتين على الوضع الغذائي بالجزائر

شهدت أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية ارتفاعا خلال فترة 2006-2008، وهذا نتيجة تفاعل عوامل العرض والطلب.^{5 2} فلقد تسبب سوء المناخ في أكبر الدول المنتجة والمصدرة للغذاء، وهي أستراليا وكندا، في انخفاض عرض الغذاء وتناقص مخزونه. كما أن ارتفاع أسعار مدخلات العديد من المنتجات المستخدمة في الزراعة، بفعل ارتفاع أسعار المحروقات، وكذا ارتفاع تكاليف النقل البحري في ظل نقص وسائل النقل البحري وتزايد الطلب على خدماته، خاصة من طرف الصين، ساهم في ارتفاع سعر المواد الغذائية. وجاء نقص السيولة الناجم عن الأزمة المالية العالمية ليزيد من مصاعب القطاع الزراعي في الوصول إلى القروض السهلة لاقتناء العتاد الفلاحي الذي شهدت أسعاره انخفاضا ملحوظا. أما من جانب الطلب فإن تحسن القدرة الشرائية وتغير أنماط الاستهلاك في الصين، الهند، البرازيل وفيدرالية روسيا، وتوجيه كميات كبيرة من الغذاء، مثل الذرة والصوجا، لإنتاج الوقود، إضافة إلى النمو السكاني وتزايد عدد سكان المدن في أغلب البلدان النامية، إلى جانب تنامي المضاربة في الأسواق الآجلة، هي عوامل ساهمت كلها في ارتفاع أسعار الغذاء.

جدول رقم 02: تطور الرقم القياسي للأسعار العالمية للسلع الغذائية
خلال الفترة 2004-2008

الأساس 100 = متوسط الفترة 2002 – 2004

السنة	البيان	السلع الغذائية	الحبوب	الزيوت	السكر	منتجات الألبان	اللحوم
2000		100	100	70	120	100	100
2004		114.4	111	117	92	130	118
2006		127.4	124	117	190	138	115
2007		157.4	172	174	129	247	121
أبريل 2007		141.7	148	150	125	213	119
يونيو 2007		151.2	159	170	119	252	120
يوليو 2007		155.8	160	175	131	277	120
أغسطس 2007		161.6	171	181	126	287	123
أكتوبر 2007		175.3	201	202	128	297	122
نوفمبر 2007		180.6	203	221	130	302	126
ديسمبر 2007		187.3	224	226	137	295	123
يناير 2008		196.3	238	250	154	281	126
أبريل 2008		218.4	284	276	161	266	136
جانفي 2009		160	160	130	160	130	130

المصدر:

— سنوات 2000 ، 2003 جانفي 2009: أرقام تقريبية مأخوذة عن شكل بياني مأخوذ عن: Chahat. Impacts de la crise mondiale sur le secteur agricole et agroalimentaire en Algérie. www.apn-dz.org/.../Impacts . Article consulté le 03 juin 2010

- د محيى محمد مسعد، دور السياسات الاقتصادية المصرية في تفادي آثار الأزمة المالية العالمية ، (دراسة تحليلية ومقارنة وتطبيقية على الأمن الغذائي للمجتمع المصري). المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر. لكلية الحقوق – جامعة المنصورة. الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية . جامعة المنصورة 1 - 2 أبريل 2009. ص 36. نقلًا

عن www.fao.org/food/situation

بالنسبة للجزائر، التي تعتمد بشكل كبير على الأسواق الخارجية في تلبية حاجياتها الغذائية الأساسية، من حبوب، زيوت نباتية، حليب وسكر... فإنها تأثرت بارتفاع أسعار الغذاء خلال الفترة 2006 . 2008. فلقد ارتفعت قيمة الواردات الغذائية بفعل تزايد الطلب على الغذاء والناجم عن تزايد عدد السكان إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. فخلال سنة 2008 بلغت قيمة واردات الجزائر حوالي 40 مليار دولار، كان نصيب الواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية حوالي 8 مليار دولار، وتوزعت ما بين واردات الحبوب (4016 مليون دولار)، الحليب ومشتقاته (1275.7 مليون دولار)، الزيوت (764.6 مليون دولار) والسكر (433.7 مليون دولار).²⁶ وكان بالإمكان أن تكون قيمة هذه الفاتورة أعلى لو لم تلجأ السلطات الجزائرية إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري للتأثير على الطلب على الواردات ومن ثم الإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق.

ب. انعكاسات الأزمات المالية والاقتصادية العالميتين على الموارد المالية للجزائر وعلى سعر صرف الدينار

كان للأزمات المالية والاقتصادية العالميتين انعكاسات عديدة على الموارد المالية للجزائر سواء تلك المتأتية من تصدير المحروقات أو تلك الموظفة في أذونات الخزانة الأمريكية وغيرها من السندات الحكومية لدول أخرى. من ناحية ثانية دفعت الأزمة بالسلطات النقدية الجزائرية إلى تخفيض جزئي لقيمة الدينار الجزائري توخيا لتزايد الواردات من السلع التي شهدت انخفاض أسعارها بفعل الركود الاقتصادي.

1 . انعكاسات الأزمات المالية والاقتصادية العالميتين على إيرادات الجزائر من العملات الصعبة

تسببت الأزمة المالية العالمية في انخفاض إيرادات الجزائر من العملات الصعبة نتيجة تأثر مختلف المصادر المولدة لتلك المداخيل.

1.1. تأثيرات الأزمة المالية العالمية على إيرادات الجزائر من صادرات المحروقات

تسبب الركود الاقتصادي الذي شهدته الدول المتقدمة والصين جراء الأزمة المالية العالمية في انخفاض الطلب على المحروقات، وهو الميل الذي تدعمه تبني الدول المتقدمة لسياسات ترشيد استهلاك الطاقة ووجود بدائل طاقوية، إلى جانب وجود عرض فائض من النفط. ولمواجهة تدهور أسعار النفط عملت منظمة الأوبك على التحكم في العرض، إلا أن تعدد المتدخلين في سوق النفط ورغبة السعودية في بقاء سعر النفط في حدود 60 . 70 دولار أمريكي لم يمنع انخفاض أسعار النفط إلى حوالي 40 دولار للبرميل الواحد.

بالنسبة للجزائر تسبب انخفاض أسعار النفط في تراجع إيرادات البلد من العملات الصعبة إلى حدود 40 مليار دولار، وهو المبلغ الذي يخصص منه حوالي 20 مليار دولار لشركة سوناطراك لإعادة الإنتاج والحفاظ على مستوى إنتاج السنة السابقة وتوفير إمكانيات لتطوير الإنتاج لاحقا ودفع أرباح الشركاء الأجانب، في حين يخصص مبلغ معتبر لتغطية قيمة الواردات. هذا الوضع تعقد أكثر نتيجة إقدام الحكومة خلال سنة 2008 على سن قانون يعطي للدولة الأغلبية في الاستثمارات مع الأطراف الأجنبية، وهو ما يجبر الدولة على تقليص نفقاتها وهو ما يؤثر سلبا على الوضع الاجتماعي وعلى النمو الاقتصادي.²⁷

إن انخفاض الإيرادات النفطية جعل الجزائر تعيش وضعاً مالياً صعباً نوعاً ما، إلا أنه لم يصل إلى ما عاشته خلال سنة 2006. فارتفع أسعار النفط ابتداء من 1999 والتسيير المالي والنقدي الصارم، إلى جانب وفرة احتياطي الصرف ووجود صندوق ضبط الإيرادات غني بالأموال زيادة على انخفاض المديونية الخارجية، هي كلها عوامل سمحت للجزائر بمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية.²⁸

1.2. انعكاسات الأزمة المالية على استقطاب الجزائر لرؤوس الأموال الأجنبية

تسببت الأزمة المالية العالمية في نقص السيولة الدولية وتراجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الخارج. ويشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر الوافد شهد تراجعاً قدر بحوالي 14.2 %، إذ انخفضت إلى 1.7 تريليون دولار بعد أن كانت في مستوى تريليوني دولار خلال عام 2007. والملاحظ أن هذه الأزمة تسببت في تغيير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهد نصيب الدول المتقدمة من هذا النوع من الاستثمارات تراجعاً بحوالي 29 % خلال سنة 2008 مقارنة بسنة 2007، في حين شهدت حصة الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية ارتفاعاً معتبراً سمح بوصول نصيب هذه الدول إلى 43 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنة 2008.²⁹

بالنسبة للجزائر فإن تأثير الأزمة المالية العالمية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المستقبل بقي محدوداً نظراً لضعف استقطاب الاقتصاد الجزائري لرؤوس الأموال الأجنبية. ففي سنة 2005 احتلت الجزائر المرتبة الثامنة من بين 14 دولة عربية باستقبالها لما لا يزيد عن 2.07 مليار دولار في شكل استثمار أجنبي مباشر. أما خلال سنة 2007 فقد بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف أموال أجنبية دخلت الجزائر حوالي 60 مشروعاً بقيمة 1.8 مليار دولار، لتتخفض هذه الأرقام خلال سنة 2008 إلى 29 مشروعاً بقيمة 907 مليون لتصل إلى 9 مشاريع خلال سنة 2009. وتشير أرقام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2007 أنه تم تسجيل حوالي 11400 مشروع استثمار وطني وأجنبي، تركّز ما لا يقل عن 8000 مشروع منها في قطاع نقل المسافرين والبضائع، في حين لم يتعد نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر والشريك أكثر من 136 مشروع.³⁰ وحسب مدير الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار فإن سنة 2009 لم تشهد تسجيل أكثر من 4 مشاريع مقابل 102 مشروع خلال سنة 2008، ولم يتم استقبال سوى 4 مليار دولار من السبع مليارات التي كانت متوقعة، كما تم تجميد العديد من المشاريع وإلغاء 5 مشاريع كبيرة ممولة من طرف رؤوس أموال خليجية.³¹

**جدول رقم 03: تطور تدفق رأس المال الأجنبي المباشر نحو الجزائر
مقدرة بملايين الدولارات**

السنة	1999	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
الاستثمار الأجنبي المباشر	262	438	1.196	634	882	1.081	1.795	1.662	2.646	11.691

المصدر: 1 – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) تقرير الاستثمار العالمي 2009. نقلا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت. 2009. ص 247.

إن ضعف النسبي لاستقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة³²، رغم وفرة احتياطاتها من العملات الصعبة وإطلاقها للعديد من المشاريع الاستثمارية، بداية من سنة 2000،³³ مرده إلى طبيعة المناخ الاستثماري بالجزائر المتميز بطول إجراءات إنشاء المؤسسات، محدودية عدد مناصب العمل المستحدثة وعدم وجود حرية في مجال التعاقد مع العمال وتسريحهم، إضافة إلى صعوبات الحصول على القروض والرخص، وكذا دفع الضرائب، نقل أو تحويل الملكية، تنفيذ العقود، غلق المؤسسات... فإطلاق المؤسسات الجديدة بالجزائر يتطلب 14 إجراء تستغرق 21 يوما، في حين لا تتجاوز هذه المدة 6 أيام في دولة قطر. أما تمويل وتصدير المنتجات فهي عمليات تتميز بكثرة الإجراءات البيروقراطية التي تستغرق حوالي 23 يوما، مما يتسبب في تحمل المستثمرين لمبالغ مالية معتبرة تزيد عن المتوسط العالمي بشكل كبير يصل حتى 587 دولار للحاوية الواحدة.³⁴ هذه العوامل كلها جعلت الجزائر في مرتبة تتعدى 125 ضمن الترتيب العالمي لمؤشر انفتاح وحرية الاقتصاد.

هذا الوضع تعقد أكثر بإقدام الجزائر خلال سنة 2008 على تقييد عمل الشركات الأجنبية الراغبة في العمل بالجزائر باشتراطها اشتراك رأس المال الأجنبي مع الرأسمال الوطني في حدود لا تتعدى 49% من إجمالي رأس

المال، إضافة إلى حمله على إعادة استثمار جزء من أرباحه كإجراء لمواجهة تصدير رؤوس الأموال. إن هذا الإجراء لا يمنع في الحقيقة رأس المال الأجنبي من التمتع بالأغلبية، وهذا بسبب صعوبة تطبيقه في حالة المشاريع الكبرى التي تتطلب موارد مالية كبيرة لا تتوفر للمؤسسات الجزائرية.³⁵

1.3. انعكاسات الأزمة المالية على تحويلات المهاجرين الجزائريين بالخارج

تشير بعض مصادر المعلومات إلى أن حوالي خمس العمال الجزائريين المغتربين بفرنسا يرسلون مبالغ نقدية للجزائر. ولقد قدرت هذه المبالغ خلال سنة 2003 بحوالي 3.15 مليار أورو، منها حوالي 1.8 مليار أورو تمر عبر القنوات غير الرسمية.³⁶ وتشير مصادر معلومات أخرى إلى أن تحويلات المهاجرين الجزائريين بفرنسا بلغت خلال سنة 2004 حوالي 283 مليون أورو بعد أن كانت قد قاربت حوالي 287 مليون أورو 2001. وخلال سنة 2003 قام المغتربون الجزائريون المقيمون بأوروبا بتحويل 1.35 مليار أورو عن طريق القنوات الرسمية ومبلغا قريبا من هذا المبلغ عن طريق القنوات غير الرسمية.³⁷

لقد تسبب الركود الاقتصادي الذي نتج عن الأزمة المالية في تراجع مستوى تشغيل المغتربين وتناقص تحويلاتهم إلى الجزائر، وهي التحويلات التي كان الجزء الأكبر منها يوجه للاستهلاك والصحة ولا يستغل في مشاريع تنموية.³⁸ كما أثر انخفاض التحويلات الرسمية للمغتربين على إيرادات البنوك الجزائرية من العملة الأوروبية. إلا أنه بالنظر إلى كون نسبة معتبرة من تلك التحويلات كانت تمر عبر قناة غير رسمية وتوجه للاستهلاك أو المضاربة في العملة فإن انخفاضها سيقول نسبيا من مستوى التضخم.

1.4. انعكاسات الأزمة المالية على الاحتياطات المالية الجزائرية

إن انخفاض إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات أثر على مواردها المالية، سواء تلك المحررة بالدينار والمتضمنة في صندوق ضبط الإيرادات، أو تلك الموجودة في شكل عملات صعبة.

. انعكاسات الأزمة المالية العالمية على موارد صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر .

اقتداء بالعديد من الدول التي أسست صناديق ضبط إيرادات تمول عن طريق الإيرادات النفطية وتستعمل لمواجهة الصعوبات المالية، أنشأت الجزائر، بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001، صندوقا لضبط الإيرادات، يمول بالأموال المتأتية من الفارق بين إيرادات الجباية البترولية والسعر المرجعي للبترول. ولقد قدرت موارد هذا الصندوق بـ 2900 مليار د.ج خلال سنة 2006^{3 9} لتبلغ 4200 مليار د.ج، أي ما يعادل 67 مليار دولار، خلال سنة 2008^{4 0} وتم ذلك بفضل ارتفاع أسعار البترول وعدم القدرة على استعمال المبالغ المخصصة للاستثمار. علما أنه من إجمالي الإيرادات الضريبية البترولية لسنة 2006 والمقدرة بـ 2714 مليار د.ج، تم توجيه أكثر من 1798 مليار د.ج لصندوق ضبط الإيرادات.

وتستعمل موارد هذا الصندوق من أجل: ^{4 1}

. مواجهة النفقات العمومية في حالة عجز الميزانية وبالتالي تضادي اللجوء إلى الدين العام.

. تسديد الجزء الأساسي من الدين العمومي، في وقت تسدد فيه خدمة الدين من الميزانية. ولقد تمكنت الجزائر بعد تسديد أغلب ديونها الخارجية وتوفيرها على موارد مالية معتبرة في صندوق ضبط الإيرادات من الاهتمام بالدين الداخلي، الذي كان قد بلغ 1779 مليار د.ج في نهاية سنة 2006، وهو ما يجعلها في وضع مالي مريح يسمح لها بمواجهة نفقاتها العمومية لمدة طويلة بما يسهل عليها إنجاز برنامجها التنموي خلال المدى المتوسط. ^{4 2}

. امتصاصه للسيولة الكبيرة ومراقبة تطور الكتلة النقدية بما يسمح بالتحكم في معدلات التضخم، وهو ما يجعله يؤدي دورا شبيها بالأدوار التي تؤديها الأدوات النقدية المستعملة من طرف بنك الجزائر.

. حماية الاقتصاد الجزائري من الصدمات الخارجية، مثل ما حدث مع أزمة الرهن العقاري.

وباعتبار أن موارد الصندوق مصدرها بعض الإيرادات النفطية فإنه من الطبيعي أن تتأثر إيرادات هذا الصندوق جراء انخفاض أسعار النفط.

. انعكاسات الأزمة المالية على احتياطي الجزائر من العملات الصعبة

سمح تحسن أسعار النفط قبل حدوث أزمة الرهن العقاري بانتقال احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي من 23.1 مليار دولار خلال سنة 2002 إلى 140 مليار دولار في أول ديسمبر 2008.^{4 3} إلى جانب ذلك قدر احتياطي الجزائر الرسمي من الذهب خلال سنة 2010 بحوالي 170 طن، وهو ما يمثل 4 % من الاحتياطي العالمي من الذهب، سمح للجزائر باحتلال المرتبة الأولى في ترتيب الدول الإفريقية المملوكة لاحتياطات الذهب.^{4 4}

إن ضعف طاقة الاقتصاد الجزائري على امتصاص كامل احتياطي البلد من العملات الصعبة دفع بالسلطات المالية للبلاد إلى توظيف ما يقارب 90 % من تلك الموارد بالخارج،^{4 5} لدى مؤسسات معروفة، كالبנק المركزية أو الخزائن العمومية للدول الكبرى، وفي أسواق تتوفر على السيولة بما يسمح باسترجاع تلك الأموال بسهولة نسبية عند الضرورة، مع تحقيق أرباح من وراء ذلك.^{4 6} وفي هذا الصدد أشار السيد لكصاصي، محافظ البنك المركزي الجزائري، أن قرابة 70 % من احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي أودعت بمعدل فائدة يقارب 4 %، في شكل أذونات الخزانة الأمريكية، اليابانية والبريطانية والأوروبية ذات السمعة الجيدة (AAA)، وهي توظيفات تتميز بالطول النسبي لمدتها، بينما أودعت بقية المبالغ لدى بنوك كبيرة.^{4 7}

اعتبر مسئولو البنك المركزي أن تسيير احتياطات الصرف بهذا الشكل مكن الجزائر من مواجهة الأزمة المالية والهزات الكبيرة التي تحدث في الأسواق المالية الدولية بفضل:

. زيادة التوظيف في الأصول التي لا تكتنفها المخاطر، مثل الذهب.

. ارتفاع احتياطي الجزائر من العملات الصعبة واستقرار معدل الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.

. تنوع عملات التوظيف ما بين أهم العملات الصعبة بغرض التسيير الجيد لمخاطر الصرف.⁴⁸ فمُنذ سنة 2001 كان 90 ٪ من احتياطات الجزائر تتوزع مناصفة بين الدولار و الأورو، والنسبة المتبقية وزعت بين الين والجنيه الإسترليني. ولقد انتهز بنك الجزائر فرصة انخفاض الأورو ليقوم بشراء مبالغ كبيرة منه. كما دفعت أزمة قرض الرهن العقاري بالجزائر إلى تفضيل التوظيف في أذونات الخزنة الأمريكية قصد تدنية المخاطرة مع توفير السيولة من خلال ضمان استرجاع الأموال بأقل خطورة ممكنة في أسرع وقت ممكن من أجل تمويل ما يجب تمويله، وهو ما مكن الجزائر من تفادي المغامرة. فهناك بنوك دولية خسرت أموالا كبيرة على غرار البنك الوطني السويسري الذي خسر 5 مليون دولار. ويرى أصحاب هذا التوجه أن توظيف الاحتياطات النقدية الجزائرية في شكل أذونات الخزنة الأمريكية، إلى جانب التوظيف في الذهب، يعتبر مضمونا، لأن انخفاض قيمة هذه الأذونات لا يتم إلا إذا تم بيع كميات كبيرة ومفاجئة من هذه السندات في السوق العالمية، وفي حالة انخفاض قيمة الدولار فإن انخفاض قيمة الأذونات سيزداد. ويتدعم هذا الرأي أكثر إذا ما علمنا أن الصين، اليابان وكوريا الجنوبية مجتمعة توظف حوالي 1300 مليار دولار في شكل أذونات الخزنة الأمريكية، نصيب الصين منها بلغ في سبتمبر 2008 حوالي 585 مليار دولار أمريكي. وهكذا يمكن القول أن هذه الاحتياطات موظفة بشكل آمن على اعتبار أن البلدان السابقة الذكر ستعمل على منع انخفاض قيمة تلك الأذونات. علما بأن الولايات المتحدة الأمريكية توجه احتياطات الدول الناشئة، المقدرة بـ 10 تريليون دولار، لتمويل عجزها منتهجة في ذلك سياسة تخويف الدول الناشئة من إمكانية انخفاض قيمة احتياطاتها قصد دفعها إلى شراء أذونات الخزنة الأمريكية.

على النقيض من هذا الموقف هناك موقف ثان يرى بأن التسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية فوت على الجزائر فرصا للحصول على إيرادات مالية تقدر بالمليارات. فالعائد من أذونات الخزنة هو أقل بكثير من المردودات التي يمكن أن تعود من توظيف تلك الأموال عبر صندوق سيادة يتولى شراء أسهم وسندات تصدرها مؤسسات عالمية كبيرة. كما رأى أصحاب هذا التوجه أن

توظيف تلك الأموال في شكل أذونات الخزينة الأمريكية ألحق ضررا بتلك الأصول. ففي ظل سعر الصرف السائد آنذاك بين الدولار والأورو فإن الـ 43 مليار دولار الجزائرية التي كانت مودعة في الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تساوي أكثر من 22 مليار دولار.⁴⁹ كما تخضع الاحتياطيات، التي كانت مودعة بمعدل فائدة يقارب 5 ٪، لتضخم داخل الولايات المتحدة الأمريكية قارب 2.5 ٪ خلال سنة 2006 ووصل إلى مستوى 4.5 ٪ خلال سنة 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط وأسعار المنتجات الزراعية، وهو ما يعني أن صافي معدل الفائدة مقيما بالدولار خلال سنة 2006 كان 2.5 ٪ و 0.5 ٪ خلال سنة 2008، وإذا ما قيم بالأورو فهو أقل من ذلك بكثير. معنى هذا أن استمرار هذا المستوى من التضخم لفترة زمنية طويلة من شأنه أن يؤثر على ودائع الجزائر، إلا أن انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بفعل آثار الأزمة المالية سيقبل من مستوى التضخم، كما أن سعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تمكين منتجاتها من اكتساب قدرة تنافسية سيدفع بها إلى محاربة التضخم، وحينها فقط يمكن الاطمئنان على الودائع الجزائرية في شكل أذونات الخزنة الأمريكية. لقد تسببت الأزمة المالية العالمية وركود الاقتصاد الأمريكي والأوروبي في انخفاض معدلات الفائدة على القروض بشكل أعطى نوعا من القوة لأذونات الخزنة الأمريكية.

وذهب أصحاب هذا التوجه إلى القول أن الحذر الذي طبع تصرف البنك المركزي الجزائري غير مبالغ فيه، لأن تحقيق المنافع في الأسواق المالية لا يتم دون مخاطرة، إلا أنه يتم مواجهة المخاطر التي تعترض هذا النوع من الاستثمارات بالاستعانة بخبرة وخدمات صناديق تسيير المخاطر الدولية، ومن ثم فلقد كان بالإمكان توجيه بعض موارد احتياطيات الصرف الجزائرية إلى صندوق سيادي يتولى شراء حصص في المؤسسات الأجنبية التي عرفت أسعارها انخفاضا بسبب الأزمة، وهو ما يتيح للجزائر إمكانية اكتساب التكنولوجيا والخبرة في مجال الاستثمار الدولي وتسيير صناديق السيادة، زيادة على تمكين مؤسسات جزائرية من اقتحام أسواق دولية. ويستشهد أصحاب هذا الرأي بصندوق السيادة الكويتي المنشأ سنة 1953 والذي يتوفر اليوم على طاقم فني متكون في أغلبه من رعايا كويتيين. ويشبه مؤيدو هذا الطرح الدور الذي تقوم

به سوناطراك اليوم بالدور الذي تؤديه صناديق السيادة. فهذه الشركة تستثمر أرباحها الكبيرة بمفردها أو بالاشتراك مع أطراف خارجية في مجالات عديدة مثل تحلية المياه، توليد الكهرباء، إنتاج الأسمدة، إنتاج الألمنيوم، النقل المدني... ومن ثم فإن إنشاء مثل هذا الصندوق سيسمح بدعم إستراتيجيتها المتوجهة نحو التدويل. إلا أن هذا الخيار لم يكن ممكنا في ظل المنع الذي يفرضه البنك المركزي على المؤسسات الجزائرية للاستثمار في الخارج.⁵⁰

من جهتها اعتبرت السلطات العليا للجزائر أن إنشاء صندوق سيادي لم يحن موعده بعد، وهذا نظرا لعدم توفر الموارد المالية الكافية، وأن ما هو متوفر منها يخصص لتمويل المشاريع التنموية الكبيرة التي باشرت الجزائر، مثل برنامج دعم النمو الاقتصادي، البرامج الإضافية للجنوب وللضواحي. وفي نفس السياق رأت بعض الشخصيات الوطنية أنه من الأحسن الاهتمام بتسيير الشؤون الاقتصادية الداخلية ودعم الوضع المالي الخارجي للجزائر والبدء في كسب تجربة في تسيير مثل هذه الصناديق، وهو ما سيسمح لاحقا بالتفكير في صناديق السيادة. وفي هذا الصدد أشار السيد شبيب خليل، وزير الطاقة السابق، بأن الجزائر بإمكانها أن تمتلك صندوقا سياديا في أجل خمس سنوات.⁵¹ ولقد جاءت الخسائر التي لحقت بصناديق السيادة جراء أزمة الرهن العقاري لتدعم هذا الموقف الرافض لإنشاء صندوق سيادي.

2. مديونية الجزائر الخارجية في ظل الأزمة المالية العالمية

تمكنت الجزائر بفضل تحسن أسعار النفط، الذي تم مع مطلع الألفية الثالثة، من الشروع، ابتداء من سنة 2004، في الدفع المسبق لديونها الخارجية، التي تكون قد انخفضت، حسب وزارة المالية، إلى مستوى 486 مليون دولار في شهر نوفمبر 2009.⁵² ولقد سمح هذا الإجراء للجزائر بتحسين وضعها المالي الخارجي وتحريرها من ثقل المديونية ومن اللجوء إلى الديون الخارجية. كما جعلها في مأمن من الانعكاسات السلبية للأزمة المالية على الديون الخارجية (نقص السيولة، ارتفاع معدلات الفوائد...)، الأمر الذي حفظها من آثار الأزمة ومكنها من الاهتمام بتمويل التنمية.

جدول رقم 04: تطور الدين الخارجي الجزائري وخدمة الدين الخارجي

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
البيان								
دين متوسط وطويل المدى	25.088	22.311	22.540	23.203	21.411	16.484	5.062	4.889
دين قصير المدى	173	260	102	150	410	707	541	684
مجموع الدين الخارجي	25.261	22.571	22.642	23.353	21.821	17.191	5.603	5.573
الدين الأساسي	2.822	2.993	2.922	3.240	* 4.692	4.940	** 12709	1480
الفوائد	1.678	1.471	1.228	1.118	* 966	898	605	230
مجموع خدمة الدين	4.500	4.464	4.150	4.358	* 5.658	5.838	13.314.2	1.710

المصدر: تطور الدين الخارجي. الديوان الوطني للإحصائيات.

* خارج التسديد المسبق المقدر بـ 1.812 مليار دولار. ** التسديد المسبق نقلا عن:

Cespi. Op. cit. p. 16.

3 - الآثار النقدية للأزمة المالية وانعكاساتها على الجزائر

لقد اضطرت الجزائر بسبب الظروف المالية والتجارية العالمية التي واكبت الأزميتين المالية والاقتصادية العالميتين وارتباط صادراتها بالدولار ووارداتها بالأورو إلى تخفيض قيمة عملتها.

. آثار الأزمة المالية على الدولار وانعكاساتها على إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات

شهدت إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات تحسنا بفعل ارتفاع سعر النفط. فقد ارتفع سعر نفط البرنت (بحر الشمال) من 48 دولار للبرميل الواحد خلال جانفي 2009 إلى 58 دولار في 08 فيفري 2009، إلا أن انخفاض معدل صرف الدولار مقارنة بالأورو من 1 أورو = 1.28 دولار إلى 1 أورو = 1.36 دولار، خلال هذه الفترة، جعل الزيادة في سعر النفط مقيمة بالأورو لم تتعد 5.24 أورو، وهو ما لم يسمح للميزان التجاري الجزائري من التحسن بشكل ملحوظ، نظرا لكونه واردات الجزائر تأتي في أغلبها من أوروبا وتدفع قيمتها بالأورو. ولم يقتصر الأمر على انخفاض معدل صرف الدولار مقارنة بالأورو بل أكثر من ذلك فإن سعر النفط شهد انخفاضا فيما بعد.

إن دراسة تطور قيمة الدولار عبر الزمن مهم بالنسبة للجزائر على اعتبار أن إيراداتها من العملات الصعبة أغلبها يأخذ شكل دولارات. ويمكن الوقوف على مراحل تطور معدل صرف الدولار مقارنة بالفرنك الفرنسي ثم بالأورو اعتمادا على الأرقام الجدول الوارد أدناه.

**جدول رقم 05 : متوسط معدل صرف الدولار/ فرنك فرنسي خلال الفترة
1970 – 2000،**

ومتوسط معدل صرف الأورو/ دولار خلال الفترة 2002 – 2009

السنة	1970	1972	1973	1974	1975	1977	1978	1979	1981	1982	1984	1987
المعدل	5.52	5.04	4.45	4.80	4.28	4.91	4.51	4.25	5.40	6.57	8.73	6.01

السنة	1988	1989	1990	1992	1993	1995	1996	1999	2000	2001	1994	1995
المعدل	5.95	6.38	5.44	5.29	5.66	4.99	5.11	6.16	7.11	7.33	5.55	4.99

السنة	1996	1997	1999	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل	5.11	5.83	6.16	7.11	0.94	1.13	1.24	1.24	1.25	1.37	1.47	* 1.31

* خلال الأشهر الخمس الأولى من سنة 2009 . معلومات مستقاة يوم الأربعاء 22 جويلية 2009.

المصدر:

historique des cours du dollar depuis 1970. ... Historique des cours du dollar en FF de 1970 à 2001, en € depuis 2002. Source DGEMP-DIREM. image séparateur ... www.developpement-durable.gouv.fr/.../se_dollar2.htm

Les tableaux présentés ci-dessous sont exprimés de la façon suivante :
- de 1970 jusqu' en 2001 : le cours du dollar est exprimé en franc(s) français.
- à partir de 2002 : le cours de l'euro est exprimé en dollar(s).

شهدت الفترة 1971 . 2001 وضعاً ملائماً لصالح الدولار مقارنة بالفرنك الفرنسي، وهو ما كان يخدم مصلحة الجزائر التي تصدر منتجاتها بالدولار وتستورد جزء كبيراً من وارداتها بالفرنك الفرنسي. إلا أن وضعية الدولار تراجعت منذ سنة 2006، وتفاقم الوضع أكثر عندما أقدمت السلطات النقدية الأمريكية بضخ مبالغ مالية كبيرة لشراء الأصول السامة، التي كانت سبباً في اندلاع الأزمة المالية العالمية. وقد عمل البنك المركزي الأمريكي على منع انخفاض الدولار لتفادي اتساع حجم العجز العمومي، كما قامت الصين بشراء كميات معتبرة من أذونات الخزانة الأمريكية، قصد حماية صادراتها و وارداتها. ومن جهتها اشترت المملكة العربية السعودية مبالغ كبيرة من الدولار لوقف تدهور قيمته، وهو ما سمح بوقف تدهور قيمة الدولار مقارنة بالأورو.

خلاصة القول أن ركود الاقتصاد الأمريكي وما ترتب عنه من تدهور أسعار النفط أدى إلى تراجع مداخيل الجزائر من العملات الصعبة وتفاقم هذا الوضع جراء انخفاض معدل صرف الدولار والتضخم العالمي.^{3 5} وحتى عندما تحسن سعر النفط، في ظل تدهور قيمة الدولار، فإن الوضع المالي الخارجي للجزائر لم يشهد تحسنا كبيرا على اعتبار أن نسبة معتبرة من تلك الإيرادات توجه لاستيراد منتجات أوروبية تباع بأورو قوي. هذا الوضع يقتضى من الدول المصدرة للنفط تنويع احتياطاتها من العملات الصعبة.

آثار الأزمة المالية على معدل صرف الدينار الجزائري

تسببت الأزمة المالية العالمية في تراجع أسعار المنتجات الأولية والوسيطة وكذا السلع التجهيزية بمعدل وصل إلى 25 ٪. وخوفا من تنامي الطلب الداخلي على هذه المنتجات بما يهدد احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي، أقدمت السلطات النقدية الجزائرية في 15 ديسمبر 2008 على تخفيض قيمة الدينار بحوالي 20 ٪ من قيمته، فارتفع بذلك معدل صرف الدولار إلى حوالي 73.70 دولار بعدما كان يقارب 60-63 دولار، في وقت قفز فيه الأورو إلى ما فوق 100 دج بعد أن كان يقارب 80 دج، وهو ما جعل معدل الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يقترب من مستوى التوازن.^{4 5} وترتب عن هذا الإجراء غلاء أسعار المنتجات المستوردة وتراجع الطلب عليها، لكن مع بقاء قيمة فاتورة الاستيراد على حالها، وهو ما أدى إلى رفع تكاليف إنتاج المؤسسات وأضعف قدرتها التشغيلية وحد من قدرتها التنافسية، دون أن يكون لذلك التخفيض دور في تطوير صادرات الجزائر خارج المحروقات، التي لم تتعد 2 ٪ من مجموع الصادرات، وهذا بسبب سيادة البيروقراطية، الرشوة، عدم وجود سوق للعقارات، عدم وجود يد عاملة مؤهلة ولا مؤسسات تتمتع بقدرة تنافسية.

ويجب القول أنه إذا كان تخفيض قيمة الدينار مقابل الأورو أمر مبرر، فهو غير كذلك بالنسبة للدولار الذي تشهد معدلات صرفه تناقصا. كما أن المبدأ المعتمد في التعديل لا يعتمد في حالات ارتفاع سعر النفط، الأمر الذي يوحي بأن سياسة الصرف المتبعة من طرف البنك المركزي الجزائري سياسة

غير منسجمة.⁵⁵ من ناحية أخرى نجد أن تخفيض قيمة الدينار مقارنة بالدولار من شأنه أن يجعل إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات تبدو كما لو ارتفعت، وهو ما يجعل موارد الجباية النفطية ترتفع ظاهريا مما يوحي بانخفاض العجز الموازني، وهو ما يخفي العجز الحقيقي.

ثالثا. مواجهة الجزائر لآثار الأزمة المالية العالمية

لتفادي آثار الأزمة المالية واحتمالات استمرارها لمدة طويلة اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات تخص المدين القصير والمتوسط.

أ. الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر لمواجهة انعكاسات الأزمة المالية

قصد مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية قامت الجزائر، منذ 2008، بسن قوانين تشترط توفر البنوك التجارية على حد أدنى من الرأسمال التجاري قدره 10 مليار د.ج بعد أن كان 2.5 مليار د.ج، في حين اشترط على المؤسسات المالية 2.5 مليار د.ج بعد أن كان 500 مليون د.ج. على صعيد آخر اتخذ مجلس النقد والقرض جملة من الإجراءات لدعم النظام المالي وتسهيل تمويل المشاريع الكبرى في مجال الطاقة، الماء والهياكل القاعدية، وهذا قصد تجنب اللجوء إلى التمويل الخارجي.⁵⁶

عموما نجد أن الإجراءات المتخذة لمواجهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية انصبّت على ما يلي:⁵⁷

. زيادة الإنفاق العام بما يسمح بدعم النمو الاقتصادي؛

. توسيع منح القروض بتبني سياسية نقدية تقوم على تخفيض معدل الخصم ومعدلات الفائدة؛

. إعادة رسملة البنوك بضخ موارد مالية؛

ب. الإجراءات الممكن اتخاذها فيما بعد الأزمة المالية العالمية

يتعين على الجزائر التفكير في ما بعد الأزمة من خلال:⁵⁸

. إنشاء هيئة لليقظة الإستراتيجية تقوم باستشراف الآثار الكامنة لأية أزمة محتملة على اقتصاد البلد عموماً أو على الأقل على أهم القطاعات القائمة في الاقتصاد ووضع مخططات لمواجهةها يتم تطبيق ما هو مناسب منها وما يتلاءم مع الظروف الطارئة.

. رفع تنافسية الاقتصاد الوطني بتحسين إنتاجية المؤسسات وفعالية رأس المال البشري، وتحسين الإبداع التكنولوجي من خلال تفعيل دور التعليم العالي والتعليم المهني.

. دعم النشاطات الاقتصادية عموماً وبالأخص المتضررة منها بآثار الأزمة وتلك التي تشغل أعداداً كبيرة من العمالة، مثل قطاع النسيج، قطاع البناء والأشغال العمومية... وهذا من خلال تقديم حوافز ضريبية ومنح القروض الميسرة أو تأخير آجال تسديد الديون المستحقة، تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع التجهيزية، ودعم المصدرين.⁵⁹

. توسيع فرص التنمية الاجتماعية لتشمل أكبر عدد من الأفراد من خلال تبني سياسة رشيدة في مجال التغذية، الصحة، التعليم والتشغيل... وكذا دعم الحوار الاجتماعي بهدف خلق مناخ اجتماعي مبني على الثقة الاجتماعية يسمح بمواجهة الأزمات المحتملة.

. وضع قواعد بنكية حذرة ومشجعة على إيداع الأموال في البنوك وإنشاء صندوق لضمان الودائع من أجل رفع ثقة الجمهور في البنوك كما فعلت مصر.⁶⁰

. ضمان التوازنات الاقتصادية الكلية بتحسين وضع احتياطات الصرف والعمل على تحسين وضع ميزان المدفوعات، وانتهاج سياسة مالية حكيمة تقوم على تعبئة كل الموارد القابلة للجباية واستعمالها بشكل عقلاني.

. تفعيل أشكال التعاون الجهوي بما يسمح بمواجهة آثار الأزمات المحتملة، مع ضرورة إجراء تقييم للاتفاقيات التجارية التي تربط كل بلد مع غيره من البلدان والتجمعات الجهوية وهذا على ضوء الأوضاع الاقتصادية العالمية وعلى

ضوء مصلحة كل بلد. في هذا الإطار اجتمع بتونس، بتاريخ 18 جوان 2009، رؤساء البنوك الأعضاء في اتحاد البنوك المغاربية لدراسة آثار الأزمة المالية العالمية واقتراح الحلول التي تسمح بمواجهتها.^{6 1} ولقد ركز المجتمعون على ضرورة خلق تكامل جهوي يسمح بخلق سوق مغاربية واسعة؛ دعم الأنظمة المالية والمصرفية والاستمرار في عصرنة الشبكات المصرفية...

رابعا: مواجهة الأزمات المالية على المستوى الدولي

أظهرت الأزمة المالية العالمية أن التوسع المفرط لنشاط المؤسسات المصرفية والمالية وتزايد الانفصال بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي، هو الذي يقف وراء الأزمات المالية، ومن ثم فإن مواجهة الأزمات المالية المستقبلية يستدعي من جهة تشجيع رأسمالية مقاولتية ترتكز أساسا على الاقتصاد الحقيقي، ومن ناحية ثانية يستدعي من الدول والبنوك المركزية أن تدرك ضرورة دعم استقرار القطاع المالي من خلال إعادة ضبط عمل المنظومة المالية من خلال:

. مراقبة البنوك المركزية لتزايد حجم الإقراض بإرغام البنوك على الاحتفاظ باحتياطيات مالية، تتغير بتغير الدورات المالية، وتسمح بمواجهة المخاطر، وهو ما يقتضي إيجاد أشكال جديدة لتدخل الدولة لضبط سير العمل المالي، دون أن يكون ذلك بفرض معدلات فائدة ضيقة ولا في منع عمليات التوريق.^{6 2}

. توفير الشفافية الكاملة عن نشاط المؤسسات المالية؛ بما فيها وكالات التنقيط وصناديق الاستثمار.

. إصلاح المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي...).

. توفير إطار عالمي يسمح بمراقبة نشاط البنوك الوطنية لتفادي حدوث أزمات مالية عالمية.

وفي هذا الإطار خلصت قمة دول العشرين، التي عقدت بواشنطن في 15 نوفمبر 2008 والتي خصصت لمناقشة الأزمة المالية العالمية، إلى أن أزمة 2008 نتجت عن نقص التعاون الاقتصادي وعدم القدرة على تقدير جيد للمخاطر إضافة إلى نقص مراقبة الأسواق.^{3 6} وأوصت القمة بضرورة التفكير في:

- . تحسين شفافية الأنظمة المحاسبية؛
- . مراجعة المعايير التي تحكم وكالات التنقيط؛
- . تحسين تسيير المخاطر ومراجعة مكافآت الوسطاء؛
- . تحسين التنبؤ بالأسواق من خلال دعم التعاون ما بين السلطات الوطنية ودعم مراقبة المؤسسات المالية الدولية؛
- . مطالبة صندوق النقد الدولي بتقديم توصيات للحد من الآثار الدورية للتقلبات المالية؛
- . دعم قدرات المؤسسات المالية الدولية على مساعدة الاقتصاديات التي تعاني من صعوبات.

كما توصلت قمة مجموعة العشرين، المنعقدة بلندن بتاريخ 2 أبريل 2009، إلى مجموعة النتائج التالية:

- . رفع موارد صندوق النقد الدولي بـ 500 مليار دولار بفضل الأموال الجديدة وإصدار حقوق السحب الخاصة، مع إمكانية لجوء الصندوق إلى بيع الذهب لتمويل الدعم المقدم للدول الأكثر فقراً في العالم.
- . التوصية بمنح أجور معقولة للوسطاء العاملين في البنوك.
- . إخضاع نشاط البنوك و Les Hedge funds et les fonds للمراقبة، خاصة فيما يتعلق بعمليات التوريق التي يجب أن تكون أكثر شفافية.
- . التوصية بإنشاء هيئة مالية دولية للتنبؤ بالأزمات المالية.

ولقد جاء اجتماع مجموعة العشرين ببيتسبورغ (بنسلفانيا) الذي تم يومي 24 . 25 سبتمبر 2009 لإعادة النظر في أدوات الضبط المالي والبنكي لمواجهة آثار أزمة الرهن العقاري. وتم خلال هذا الاجتماع التأكيد على الشفافية، وكذا وضع ضوابط لعمل *hedge funds* ومراقبة المشتقات المالية إضافة إلى مراقبة عمل وكالات التنقيط.

أما خلال اجتماع تورنتو (كندا) الذي تم يومي 26 . 27 جوان 2010، وهو رابع اجتماع لرؤساء دول مجموعة العشرين المخصص للأسواق المالية والاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية والاقتصادية، فلقد تم الاتفاق على مبادئ عامة دون أن يكون هناك أمور إلزامية كالتذكير بضرورة العمل الجماعي لبناء اقتصاد عالمي مستقر، والتوصية بتخفيض عجز الموازين إلى النصف خلال السنوات الثلاثة دون الإضرار بالنمو إضافة إلى التعهد بمحاربة الممارسات الخطرة للنظام المالي دون المساس بعرض القروض.^{4 6} كما تم التأكيد خلال هذا الاجتماع على دعم وسائل دفع النمو الاقتصادي دون زيادة العجز مع التعهد بتخفيض العجز بالنصف إلى غاية سنة 2013، مع مراعاة ظروف كل بلد.

وبخصوص مواجهة الأزمات المالية المحتملة اقترح كل من الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية فرض رسم على احتياطات البنوك تودع في صندوق تستعمل موارده لمواجهة المشاكل المالية للبنوك في حالة تكبدهم خسائر ناتجة عن المضاربة في الأسواق المالية. إلا أن هذا المقترح لم يحض بإجماع لكون اعتبر غير ملائم لمعالجة الأزمة المالية العالمية، على اعتبار أنه سيققل من موارد البنوك التي توجه للاستثمار وإدارة الاقتصاد مما يزيد من احتمال تكبدها لخسائر، إضافة إلى تشجيع البنوك على عدم تسيير شؤونها بشكل صارم. كما أن فرض هذا الرسم العالمي على البنوك يعني إسهام زبائن ومساهمي البنوك في مختلف أنحاء العالم في مخططات إنقاذ عدد محدود من البنوك العالمية. ورأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة لتوفير أموال كبيرة من البنوك الأمريكية لتستعمل في مساعدة بنوك غير أمريكية. وذهب البعض إلى القول بأن توفير هذه الأموال سيسمح للحكومات من تمويل عجزها. وهناك من اعتبر أن تكوين هذا الصندوق غير مهم لأن صندوق النقد الدولي يتوفر على احتياطات مالية لمواجهة الأزمات المالية.

وبخصوص اقتراح إنشاء هذا الصندوق تركت الحرية للبلدان لتطبيقه أو البحث عن طرق أخرى للحد من مخاطر أزمة مالية جديدة، مثل وضع قوانين يقظة، رسملة جيدة للبنوك ووضع سقف في مجال الديون يجنب اللجوء المفرط إلى الرافعة واحترام القوانين المنظمة لعمل المؤسسات المالية.

إذن خلاصة القول أن هذا الاجتماع لم يأت بشيء مهم سواء التذكير
بضرورة دعم الإنعاش الاقتصادي مع تقليص العجز العمومي، وهما أمران صعب
تحقيقهما معا في المدى القصير. وهذان الهدفان ليس ملزمان لأحد بقدر ما هما
عبارة عن تصريح بحسن النية. لذا اعتبرت النتائج المتوصل إليها خلال هذا
الاجتماع مجرد توصيات أو إجراءات توفيقية بشكل يحد من فعاليتها.

الخاتمة :

عموما يمكن القول أن انعكاسات أزمة الرهن العقاري، التي انطلقت في منتصف سنة 2007، قد انتقلت عدواها، من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية بلدان العالم، وتوقفت سرعة انتشارها ودرجة تأثيرها على مدى الانفتاح المالي للدول المختلفة ودرجة ارتباط اقتصادياتها باقتصاديات الدول المتقدمة.

نشير إلى أنه في ظل عدم توفر المعلومات الكافية، يكون من الصعب تقدير مجمل انعكاسات أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يفسر بقاء بعض جوانب المسألة المطروحة غير مدروسة أو تحتاج إلى دراسة متعمقة. إلا أنه عموما يمكن القول أن الجزائر استطاعت أن تبقى نسبيا في منأى عن التأثيرات السلبية للأزمات المالية والاقتصادية العالميتين، وهذا بفضل توفرها على احتياطات مالية معتبرة مقدرة بالعملات الصعبة أو بالدينار الجزائري وعدم إقدامها على تحرير حساب رأس المال، إضافة إلى التسيير الحذر لاحتياطياتها من العملات الصعبة. وكذا بفضل اتخاذ إجراءات متعددة سواء في الجانب المالي أو النقدي والضريبي.

إلا أنه بالرغم من الضعف النسبي لتداعيات الأزمات المالية والاقتصادية العالميتين إلا أن هاتان الأزماتان كشفتنا مرة أخرى مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد كليا على تصدير محروقات بأسعار تتحدد بدولار متقلب ومتدهور مقارنة بعملات قوية مثل الأورو والين، في وقت تدفع فاتورة الواردات بأورو قوي يستنزف احتياطيات البلد من العملة الصعبة ويدفع إلى تخفيض قيمة الدينار، وأن الإجراءات الظرفية التي تم اتخاذها لمواجهة آثار الأزمات لا تكفي وحدها لمواجهة انعكاسات أزمات أخرى محتملة. لكل هذا يتعين على الجزائر، التي تتوفر اليوم على موارد مالية تسمح لها بالعمل دون الخضوع للضغوطات المالية التي عاشتها في وقت مضى، تبني سياسة تنموية حقيقية تقوم على الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة، بعيدا عن كل أشكال الارتجال أو الحذر المفرط. فلقد ظهر واضحا أن السياسة التنموية المعتمدة من طرف الجزائر، والتي تقوم على ضخ أموال عن طريق النفقات العمومية، لا تسمح

بخلق الثروة، ومن تم يجب العمل على تبني سياسة تنموية سمح بتحفيز حقيقي للمؤسسات، وكذا الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية، في إطار سيادة دولة القانون، وهو ما يضمن خلق رأسمال وطني منتج.

على الصعيد الجهوي يتعين على الجزائر والبلدان المغاربية العمل على تكوين فضاء اقتصادي ومالي مغاربي سمح بتوسيع السوق الجهوية ويسمح بالتشاور والعمل المشترك من أجل مواجهة مثل هذه الأزمات. أما على المستوى الدولي فإن مواجهة الأزمات الدولية يقتضي خلق أطر دولية تسمح بضبط النشاط الاقتصادي والمالي وإيجاد آليات تمكن من التنبؤ بالأزمات والتخفيف من آثارها.

¹ Banque d'Algérie : Rapport 2008.

² Y. Benabdallah, CREAD, K. Oukaci, université de Bejaia et N. Chettab, université de Annaba.

L'économie algérienne face à la crise : effets de la conjoncture ou vulnérabilité structurelle.

<https://colloques.gate.cnrs.fr/getFile.py/access?contribId..paper.Article>
consulté le 28 juin 2010. p. 03.

³ Chabha Bouzar. Op. cit. p. 7.

⁴ O.M.C. Communiqué de presse. 26 mars 2010. tiré de

⁵ منظمة التجارة العالمية. نقلا عن قاشي فايزة. الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية. ص 10 . مداخلة مقدمة في ملتقى بشار. ملتقى دولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفrazات الأزمة المالية العالمية. جامعة بشار. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. يومي 28 و 29 أفريل 2010. ص 01.
⁶ أنظر في ذلك:

http://www.wto.org/french/news_f/archive_f/trdev_arc_f.htm

O.M.C. Rapport sur le commerce mondial. 2009. tiré de

قاشي فايزة. مرجع سبق ذكره. ص 01.

⁷ هي مبادرة سويسرية تكونت في 8 جوان 2009 وتضم عددا من المختصين في مجال التجارة الدولية الذين اهتموا بدراسة آثار الأزمة المالية على ظهور إجراءات حمائية. نقلا عن

Richard Baldwin, Le protectionnisme commerciale et la crise économique. Revue de politique économique. N°12 année 2009.

وكذا Libération du 05/02/2009 . نقلا عن: قاشي فايزة. مرجع سبق ذكره. ص 7.

⁸ المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك. 2008.

⁹ المركز الوطني للإعلام والإحصائيات التابع للجمارك. 2008. منظمة التجارة العالمية. نقلا عن:

قاشي فايزة. الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية. مرجع سبق ذكره. ص 10. — فيما يخص التوزيع النسبي للصادرات الجزائرية خلال سنتي 2008 و 2009، أنظر:

المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك. 2009.

¹⁰ المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك. 2008.

¹¹ قاشي فايزة. مرجع سبق ذكره. ص 08.

¹² Note de synthèse relative aux statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2007 et 2006.

¹³ 25 nov. 2009 ... En Algérie à quoi est due la croissance économique enregistrée ces ... 2 - Est-ce que la croissance de l'économie algérienne est due à une ... www.lesoirdalgerie.com/articles/2009/11/.../article.php?

¹⁴ Ali Titouche, pour El Watan Algérie : le pari perdu de la croissance économique - Afrik.com ...

14 avr. 2010 ... Les patrons fédérés au sein du Forum des chefs d'entreprises (FCE) ont sonné, hier, le tocsin à l'occasion d'une rencontre-débat ayant pour ... www.afrik.com/article19488.html

¹⁵ Ali Titouche, pour El Watan Algérie : le pari perdu de la croissance économique - Afrik.com ...14 avr.

2010 ... Les patrons fédérés au sein du Forum des chefs d'entreprises (FCE) ont sonné, hier, le tocsin à l'occasion d'une rencontre-débat ayant pour ... www.afrik.com/article19488.html

¹⁶ Algérie-Fiscalité pétrolière: Forte baisse des recettes | City DZ. **8 sept. 2009 ... Prévisible, cette forte baisse de la fiscalité pétrolière tire essentiellement son origine dans la chute des prix de**

pétrole sur les marchés ... www.city-dz.com/algerie-fiscalite-petroliere-forte-baisse-des-recettes.

¹⁷ Algérie-Fiscalité pétrolière: Forte baisse des recettes | City DZ. 8 sept. 2009

Prévisible, cette forte baisse de la fiscalité pétrolière tire essentiellement son origine dans la chute des prix de pétrole sur les marchés ...www.city-dz.com/algerie-fiscalite-petroliere-forte-baisse-des-recettes/

¹⁸ Loi de finances 2010 : 1100 milliards de dinars pour le social. Le courrier d'Algérie www.algerie360.com/algerie/

¹⁹ Laksaci gouverneur de la BA. L'Algérie peut financer ses investissements pendant deux ans . www.bladi-dz.com/articles. 22 décembre 2008. Article paru dans le quotidien Liberté du 22/12/2008.

²⁰ L'Algérie fait face à la crise financière. www.algeriepyrenees.com/article. 23 décembre 2008.

²¹ Crise financière mondiale: le plan de financement de Sonatrach. www.algerie-focus.com.

²² Le FMI confirme les prévisions de la Banque mondiale – La croissance économique en Algérie restera positive en 2009 et 2010 Quelques semaines après les ... www.algeriepyrenees.com/article-30575659.htm. Source La Tribune Smaïl Boughazi. Le Pèlerin

²³ Ali Titouche, pour El Watan Algérie : le pari perdu de la croissance économique - Afrik.com ...14

avr. 2010 ... Les patrons fédérés au sein du Forum des chefs d'entreprises (FCE) ont sonné, hier, le tocsin à l'occasion d'une rencontre-débat ayant pour ... www.afrik.com/article19488.html

²⁴ www.lesdebats.com/editionsdebats/191108/economie.htm

²⁵ Chahat. Impacts de la crise mondiale sur le secteur agricole et agroalimentaire en ALGERIE. www.apn-dz.org/.../Impacts . Article consulté le 03 juin 2010.

²⁶ Ministère des Finances. Direction générale des Douanes Centre nationale de l'information et des statistiques. Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. Période : Année 2008..

Chahat. Impacts de la crise mondiale sur le secteur agricole et agroalimentaire en Algérie. www.apn-dz.org/.../Impacts . Article consulté le 03 juin 2010.

²⁷ Abderrahmane Mebtoul. Contribution / Crise financière et impact sur l'Algérie .. Éviter des discours contraires à la réalité. ladepeche-dz.com/archive/ld197/contribution.htm.

²⁸ Y. Benabdallah, CREAD, K. Oukaci, université de Bejaia et N. Chettab, université de Annaba.

L'économie algérienne face à la crise : effets de la conjoncture ou vulnérabilité structurelle.

<https://colloques.gate.cnrs.fr/getFile.py/access?contribId...paper>. Article consulté le 28 juin 2010. p. 02.

²⁹ تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد). نقلا عن تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت، 2009. ص 65.

³⁰ Abderrahmane MEBTOUL « Crise financière internationale, chute du cours du pétrole et ses répercussions sur l'économie algérienne.

www.alterinfo.net Article consulté le 25 juin 2010

³¹ El Watan, 4 mai 2009. Forte baisse des investissements directs étrangers en Algérie.

Tiré de www.algeria-watch.org/fr/article/eco/baisse_ide.htm.

³² بالنسبة للفترة 1999 - 2008 احتلت الجزائر المرتبة العاشرة ضمن مجموع الدول العربية في مجال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية، وهذا من مجموع تدفقات بلغت حوالي 362.537 مليون دولار، كان نصيب السعودية منها 96.914 مليون دولار، الإمارات 66.860 مليون دولار، مصر 42.343 مليون دولار... تونس 12.150 مليون دولار. نقلا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. مرجع سبق ذكره. ص 247.

³³ Abderrahmane Mebtoul. Contribution / Crise financière et impact sur l'Algérie . Éviter des discours contraires à la réalité. ladepeche-dz.com/archive/ld197/contribution.htm.

³⁴ Abderrahmane Mebtoul. Crise financière internationale et impact sur l'économie algérienne. Article tiré de l'internet le 10 janvier 2009.

- Investissements directs étrangers en Algérie: Seul le secteur de l'énergie. Publier le 23.05.10 . consulté le 25 juin 2010. www.city-dz.com/investissements-directs-etrangeurs-en-algerie-seul-le-secteur-de-l-energie

³⁵ El Watan (quotidien). <http://www.elwatan.com/Des-mesures-exagerees>

³⁶ El Watan . 2 juin 2008 . Flux financiers des immigrés en France. Un cinquième des Algériens envoie de l'argent à sa famille. www.elwatan.com/Flux-financiers-des-immigres-

³⁷ Cespi. (Centro Studi di Politica Internazionale). Background paper commissioned by CeSPI for the annual report international finance and development in Africa 2009. Algérie Zine M. Barka. P. 17.

³⁸ قاشي فايزة. مرجع سبق ذكره.

³⁹ Algérie : hausse du fonds de régulation des recettes. 16 oct. 2006.
www.algerie-z.com/article6788.html

⁴⁰ Smaïl Boughazi. Le Fonds de régulation des recettes : une clairvoyance ? 29-12-2008.

⁴¹ L'Algérie renforce le Fonds de régulation des recettes. Synthèse de Billal, www.algerie-dz.com, d'après Liberté dimanche 18 novembre 2007.

⁴² CESPI. Op. cit. P. 14.

⁴³ سنوات 2002، 2003، 2004، 2007. نقلا عن: Cespi. Op. cit.

⁴⁴ Hassan Haddouche. l'état algérien, épargnant avisé et mauvais gestionnaire. www.liberte-algerie.com/edit.ph. Article consulté le 15 juillet 2010.

⁴⁵ Abderrahmane Mebtoul. Contribution / Crise financière et impact sur l'Algérie . Éviter des discours contraires à la réalité. Op. cit. .

Abdelrahmi Bessaha. Le rôle des réserves de change. Algerievisions.com/content/view/117/28.

هناك معلومات صادرة عن وزارة المالية تفيد بأنه تم توظيف 55 % من هذه الاحتياجات، أي ما يعادل 43 مليار دولار، في شكل أدونات الخزنة الأمريكية.

⁴⁶ www.lemaghrebdz.com. Article consulté le 15 juillet 2010.

⁴⁷ Algérie. Actudz.com/article1871html. Algérie :Laksaci explique le placement des réserves de change

dans sa réponse aux députés. Mercredi 7 novembre 2007.

⁴⁸ Smaïl Boughazi. La tribune. Quotidien algérien.. L'Algérie fera face à la crise financière mondiale. 23-23/09/2008.

⁴⁹ Abderrahmane Mebtoul. Impact sur la valeur des bons de trésor américain et la parité du dollar. 10 déc

2008 ...Crise financière mondiale, risque de dépréciation du dollar 2009/2010. www.lemaghrebdz.com/lire.php.

⁵⁰ Mohamed Benbouziane, Mustapha Djennas et Meriem Djennas. L'Algérie serait –elle épargnée par les conséquences de la crise financière internationale. Article consulté le 20 juin 2010.

⁵¹ www.elmoudjahid.com/acceuil/.../9807.html.

⁵² www.algeria.com. Article consulté le 06 juillet 2010.

⁵³ Quelle est l'évolution de la cotation du dollar [www.reflexiondz.net/Dossier – Dette Algérie_a3155.htm](http://www.reflexiondz.net/Dossier-Dette-Algerie_a3155.htm). Article consulté le 14 juillet 2010.

⁵⁴ www.algeriepyrenees.com/article-26099077.html -

⁵⁵ Abderrahmane Mebtoul [www.algerie-focus.com/2009/01/09/point-de-vue-la-problematique-de-la-devaluation-du-](http://www.algerie-focus.com/2009/01/09/point-de-vue-la-problematique-de-la-devaluation-du-dinar-algerien) dinar-algérien.

⁵⁶ Chabha Bouzar. Op. cit. p. 15.

⁵⁷ Chabha Bouzar. Op. cit. p. 14.

⁵⁸ Le Maroc face à la crise financière et économique mondiale. Enjeux et orientations de politiques publiques. Mai 2009. PP 2 -3

⁵⁹ Mohammed Benhammou, Op cit. p. 15.

⁶⁰ Mohammed Benhammou, Président du centre marocain des études stratégiques. L'impact de la crise économique internationale sur le développement économique et social de l'Afrique. Tanger, novembre 2009. pp. 15 – 18.

⁶¹ Chabha Bouzar. Op. cit. p. 16.

⁶² Hakima Amaouzi, L'Algérie est – elle vraiment à l'abri de la crise financière et économique mondiale ? p. 9.

⁶³ Encyclopédie Wikipedia. <http://fr.wikipedia.org>

⁶⁴ Le G20 de Toronto déçoit .www.lejdd.fr .
